قرار لجنة الفصل النهائي

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
30/48	871/ل/د1/2011م لعام 1432هـ	1432/06/14هـ 2011/05/17م
نوع الدعوى	**التصنيف**	**سبب النهائية**
مدنية	تنفيذ صفقة اوراق ماليه بدون رصيد	فوات موعد الاستئناف

الوقائع:

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي تقدم إلى اللجنة بلائحة دعوى ضد البنك المدعى عليه، أشار فيها إلى أنه في تاريخ 2005/10/4م تقدم بطلب شراء أسهم متنوعة من خلال موظف البنك المختص ولم ينفَّذ طلبه، فتقدم في اليوم نفسه بطلب شراء آخر في المحفظة نفسها بما يكفي من السيولة المتاحة، ولم يلغ الأوامر السابقة. وتفاجأ المدعي بعد ذلك بأن حسابه مكشوف بمبلغ (143,097/82 ريالاً). وبسبب خسارة الأسهم التي تم شراؤها في 2005/10/4م ونزول سعرها أكثر من 50% باع تلك الأسهم على النحو التالي: 1-(210 أسهم) لشركة (ح) تم شراؤها بقيمة (89,804/51 ريال) وتم بيعها بقيمة (74,198/53 ريالاً). 2-(300 سهم) لشركة (ص) تم شراؤها بقيمة (92,359/83 ريالاً) وتم بيعها بقيمة (74,550,50 ريالاً). 3-(300سهم) لشركة (ت) تم شراؤها بقيمة (102,203/08 ريالاً) وتم بيعها بقيمة (84,822/83 ريالاً). 4- (300 سهم) لشركة (ث) تم شراؤها بقيمة (92,538,60 ريالاً) وتم بيعها بقيمة (74,172,57 ريالاً)، وأضاف أنه تعرض لأكثر من 57 عملية كشف متكررة لحسابه ما بين 2005م إلى 2007م من قبل البنك مما تسببت له بأضرار عديدة. وختم لائحته بطلب تعويضه عن فرق مبلغ الشراء والبيع للأسهم الموضحة اعلاه بمبلغ (69,161,59 ريالاً) يضاف إليه العمولة المترتبة على كشف الحساب وتعويضه عن كشف حسابه بمبلغ 250,000 ريال ورفع الكشف عن حسابه.

وورد اللجنة جوابٌ من المدعى عليه جاء فيه "بأن المدعي في تاريخ 2005/10/4م طلب شراء الأسهم موضع النزاع وتم تنفيذ العملية بالكامل ليس كما يدعيه المدعي بأن العملية لم تنفذ، كما أن ما ذكره المدعي في لائحته أنه هو من قام بطلب شراء آخر بما يكفي من ما يملك من سيولة دون إلغاء الطلب الأول مردود عليه؛ حيث إن الوسيط قام بتنبيه المدعي والتأكيد عليه بأن حسابه سينكشف نتيجة أوامر الشراء إلا أن المدعي تجاهل ذلك ويظهر ذلك في التسجيل الصوتي للبنك، كما أن ما قام به المدعي من بيع الأسهم محل النزاع دليل يثبت أنه كان قابلاً لملكية تلك الأسهم، وإلا لما كان باعها، وبناءً على ما سبق، و استناداً على الشروط وبنود اتفاقية فتح الحساب والتي تنص على الآتي: البند رقم (1):من المتفق عليه بوضوح أن جميع المعاملات بين العميل والبنك مهما كانت طبيعتها، يجوز للبنك أن يغيرها لجميع المقاصد كجزء لا يتجزأ من هذا الحساب. البند رقم (2): في حالة سماح البنك للعميل بأن يكشف حسابه الجاري إلى الحد والمدة اللتين يحددهما البنك، فقد وافق العميل على حسم تكلفة التمويل وأتعاب الخدمات البنكية الأخرى من

حسابه مقابل كشف الحساب، والتي تحتسب على أساس سعر البنك المعتمد لتسهيلات السحب على المكشوف. البند رقم (10): إن جميع أوامر الدفع وعمليات الصرافة وبيع وشراء الأسهم أو السندات في المملكة أو في أي مكان آخر التي يقوم بها البنك لحساب العميل تكون على مسؤولية العميل وعلى حسابه الخاص". وطالب برد الدعوى.

وورد اللجنةَ جوابٌ من المدعي ذكر فيه: "أولاً: بما يخص عملية شراء الأسهم: 1-يظهر أن التسجيل غير كامل ولا يوضح جميع العمليات السابقة وما حدث فيها من النقاش الذي تم بين العميل والموظف سابقاً. **2-**جاء في التسجيل قيام العميل (المدعي) بالاستفسار من الموظف عن المبلغ المتوفر في المحفظة قبل تنفيذ عملية الشراء وقيام (العميل) المدعي بالشراء بما يكفي مع حجم السيولة وليس كما يدعي المدعى عليه. **3-**يتضح في التسجيل الصوتي أن هناك مشكله في النظام متكررة يعلم عنها الموظف والمدعى عليه البنك ومع هذا لم يقوما بحلها. ثانياً: بما يخص عملية بيع الأسهم: فإن عملية البيع عمليه احترازية للاحتفاظ على باقي المبلغ لا كما يدعي المدعى عليه، فلو قمت بالاحتفاظ بالأسهم لفترة طويلة وانهار السوق كما حدث في شهر فبراير من عام 2006 لقام البنك بتسييل المحفظة لاسترداد أمواله كما حدث لكثير من العملاء. ثالثاً: بما يخص الجانب القانوني: يظهر أن المستشار القانوني و المدير العام للشؤون القانونية لم يعوا أن البند رقم (1) من شروط الاتفاقية لفتح الحساب يُقصد به الأمور المكتوبة وليست الأخطاء البنكية. أما البند رقم (2) وهذا يعني بعدما يتقدم العميل بطلب مكتوب إلى البنك يطلب فيه كشف الحساب وهذا لم يحدث حتى يتم تطبيق هذا البند. أما البند رقم (10) الذي أرفقه البنك يكون صحيح إذا طبق البند رقم (2)". وختم جوابه بتأكيد طلباته.

وقد خاطبت اللجنة البنك المدعى عليه بخطابها... طالبةً الإجابة عن الاستفسارات التالية: 1-تحديد الرصيد النقدي لمحفظة المدعي في بداية تداولات يوم 2005/10/4م محل النزاع. 2-تحديد الأسهم التي تم شراؤها من غير رصيد. 3-بيان مقدار كَشف حساب المدعي وما الزيادات التي تمت على الكشف. 4- من الذي باع الأسهم محل النزاع وسعر بيعها وكم العمولة التي أُخذت من المدعي، فتلقت اللجنة جواب المدعى عليه، مرفقاً به كشفٌ بالعمليات المنفذة على محفظة المدعي، والجواب كالتالي: 1-الرصيد النقدي لمحفظة المدعي في بداية التداولات يوم 2005/10/4م كان دائناً بمبلغ (1,522/90) ريالاً. 2- الأسهم التي تم شراؤها من غير رصيد هي 300 سهم لشركة (ت)، و 300 سهم لشركة (ث). 3-مقدار الكشف (143,097/82) ريالاً، والزيادات التي تمت على الحساب هي مبلغ (179/06) ريالاً. 4-الذي باع الأسهم محل النزاع هو المدعي على النحو التالي: أ-(300سهم) لشركة (ت) بقيمة (282/74) ريالاً للسهم. ب- (300سهم) لشركة (ث) بسعر (247/24) ريالاً للسهم. ج- مقدار العمولة التي أُخذت على عملية بيع وشراء 300 سهم (ت) و 300 سهم (ث) مبلغ قدره (449/39) ريالاً.

ولاستكمال جوانب نظر الدعوى خاطبت اللجنة شركة السوق المالية (تداول) طالبةً كشفاً يوضح موجودات محفظة المدعي والعمليات التي تمت عليها من تاريخ 2005/10/4م حتى تاريخ اليوم، فورد اللجنة ردُّ (تداول) الذي أفاد بأن العمليات التي تمت في محفظة المدعي هي: 1- العمليات التي تمت على محفظة المدعي في تاريخ 2005/10/4م يوم كشف الحساب: شراء 200 سهم من أسهم شركة (ت) بمبلغ (68,152/08) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (66,629/18-) ريالاً، بيع 400 سهم من أسهم شركة (ح) بمبلغ

(168,047/55) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة (101,418/37) ريالاً،شراء 210 أسهم من أسهم شركة (ح) بمبلغ (89,804/51) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة (11,613/86) ريالاً، بيع 41 سهم من أسهم شركة (ث) بمبلغ (12,670/47) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة (24,284/33) ريالاً، بيع 167 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (51,567/28) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة (75,851/61) ريالاً، شراء 18 سهماً من أسهم شركة (ص) بمبلغ (5,541/00) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة (70,310/61) ريالاً، شراء 28 سهماً من أسهم شركة (ص) بمبلغ (8,609/19) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة (61,701/42) ريالاً، شراء 50 سهماً من أسهم شركة (ص) بمبلغ (15,385/55) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة (46,315/87) ريالاً، شراء 204 أسهم من أسهم شركة (ص) بمبلغ (62,824/09) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (16,508/22-) ريالاً، شراء 31 سهم من أسهم شركة (ت) بمبلغ (10,555/81) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (27,064/03-) ريالاً، شراء 69 سهماً من أسهم شركة (ت) بمبلغ (23,495/19) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (50,559/22-) ريالاً، شراء 135 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (41,642/37) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (92,201/59-) ريالاً، شراء 57 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (17,582/33) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (109,783/92-) ريالاً، شراء 108 أسهم من أسهم شركة (ث) بمبلغ (33,313/90) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (143,097/82-) ريالاً. 2- العمليات التي تمت على محفظة المدعي في تاريخ 2005/10/6م: بيع 100 سهم من أسهم شركة (ت) بمبلغ (28,482/21) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (114,615/61-) ريالاً، بيع 50 سهماً من أسهم شركة (ت) بمبلغ (14,241/11) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة" فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (100,374/50-) ريالاً، : بيع 150 سهماً من أسهم شركة (ح) بمبلغ (53,170/12) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (47,204/38-) ريالاً، بيع 20 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (7,635/00) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (39,569/38-) ريالاً، بيع 10 أسهم من أسهم شركة (ث) بمبلغ (2,539/71) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (37,029/67-) ريالاً، شراء 9 أسهم من أسهم شركة (ص) بمبلغ (2,238/00) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (39,267/67-) ريالاً، شراء 100 سهم من أسهم شركة (ص) بمبلغ (24,735/28) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (63,993/05-) ريالاً، شراء 100 سهم من أسهم شركة (ص) بمبلغ (24,737/05) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (88,730/10-) ريالاً، شراء 100 سهم من أسهم شركة (ص) بمبلغ (24,737/05) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ

(113,467/15-) ريالاً، شراء 100 سهم من أسهم شركة (ص) بمبلغ (24,737/05) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (138,204/20-) ريالاً، شراء 22 سهماً من أسهم شركة (ص) بمبلغ (5,701/04) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (143,905/24-) ريالاً، شراء 218 سهماً من أسهم شركة (ص) بمبلغ (54,145/10) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (198,050/34-) ريالاً، بيع 150 سهماً من أسهم شركة (ص) بمبلغ (37,592/52) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (160,457/82-) ريالاً، بيع 22 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (5,507/00) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (154,950/82-) ريالاً، بيع 40 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (10,031/66) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (144,919/16-) ريالاً، بيع 30 سهم من أسهم شركة (ث) بمبلغ (7,518/70) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (137,400/46-) ريالاً، بيع 58 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (14,492/73) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة" فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (122,907/73-) ريالاً، بيع 43 سهم من أسهم شركة (ح) بمبلغ (15,070/26) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (107,837/47-) ريالاً، بيع 50 سهم من أسهم شركة (ح) بمبلغ (17,523/68) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (90,313/79-) ريالاً، بيع 14 سهماً من أسهم شركة (ح) بمبلغ (4,899/62) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (85,414/17-) ريالاً، بيع 43 سهماً من أسهم شركة (ح) بمبلغ (15,027/43) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (70,386/74-) ريالاً، بيع 150 سهماً من أسهم شركة (ص) بمبلغ (36,956/98) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (33,428/65-) ريالاً، بيع 51 سهماً من أسهم شركة (ت) بمبلغ (14,322/23) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (19,106/42-) ريالاً، بيع 99 سهماً من أسهم شركة (ت) بمبلغ (27,777/28) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مبلغاً قدره (8,670/86) ريالاً. 3- العمليات التي تمت على محفظة المدعي في تاريخ 2005/10/8م: بيع 25 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (6,010/00) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مبلغاً قدره (14,680/86) ريالاً، بيع 40 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (9,631/50) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مبلغاً قدره (24,312/36) ريالاً، بيع 45 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (10,806/27) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مبلغاً قدره (35,118/63) ريالاً. 4- العمليات التي تمت على محفظة المدعي في تاريخ 2005/11/19م: بيع 382 سهماً من أسهم شركة (ص) بمبلغ (120,521/00) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة". 5- العمليات التي تمت على محفظة المدعي في تاريخ 2005/11/26م: بيع 267 سهماً من أسهم شركة (ص) بمبلغ (93,633/00) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة". 6- العمليات التي تمت على محفظة المدعي

في تاريخ 2005/12/11م: بيع 13 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (6,087/25) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، بيع 7 أسهم من أسهم شركة (ث) بمبلغ (3,279/50) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة".

وبهذا اختتمت اللجنة أقوال الطرفين، وقررت حجز الدعوى للدراسة والمداولة تمهيداً لإصدار قرار فيها.

الأسباب

حيث إن موضوع الدعوى هو خلاف بين مستثمر في سوق الأوراق المالية ووسيط حول شراء أوراق مالية بأكثر من الرصيد وكشف حساب بالسالب، فإن هذا النزاع يُعدّ من النزاعات التي تدخل في اختصاص اللجنة بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/30 والتاريخ 1424/6/2هـ.

ومن حيث الموضوع، فبتأمل اللجنة في أوراق الدعوى، وإجابات كلا الطرفين، ثبت لدى اللجنة من أوراق الدعوى وما جاء في خطاب (تداول) أنه في تاريخ 2005/10/4م كان رصيد المدعي دائناً بمبلغ قدره (1,522/90) ريالاً، وثبت قيام المدعي بعدة عمليات في محفظته أدت إلى كشف حسابه بالسالب، وهي:

1- العمليات التي تمت على محفظة المدعي في تاريخ 2005/10/4م يوم كشف الحساب: اشترى المدعي 200 سهم من أسهم شركة (ت) بمبلغ (68,152/08) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، ولما كان رصيد المدعي لا يكفي لشراء كامل كمية الأسهم بل يكفي فقط لشراء 4 أسهم ويتبقى رصيد نقدي قدرة (149/86) ريالاً، أصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (66,629/18-) ريالاً. باع المدعي بعدها 400 سهم من أسهم شركة (ح) كانت مملوكه له بمبلغ (168,047/55) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فغُطي الكشف وأصبح رصيد المحفظة دائناً بمبلغ قدره (101,418/37) ريالاً. اشترى 210 أسهم من أسهم شركة (ح) بمبلغ (89,804/51) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة (11,613/86) ريالاً. باع 41 سهماً من أسهم شركة (ث) كانت مملوكة له بمبلغ (12,670/47) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة (24,284/33) ريالاً. باع 167 سهماً من أسهم شركة (ث) كانت مملوكة له بمبلغ (51,567/28) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة (75,851/61) ريالاً. اشترى 18 سهماً من أسهم شركة (ص) بمبلغ (5,541/00) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة (70,310/61) ريالاً. اشترى 28 سهماً من أسهم شركة (ص) بمبلغ (8,609/19) ريالات "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة (61,701/42) ريالاً. اشترى 50 سهماً من أسهم شركة (ص) بمبلغ (15,385/55) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة (46,315/87) ريالاً. اشترى 204 أسهم من أسهم شركة (ص) بمبلغ (62,824/09) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، ولما كان الرصيد يكفي فقط لشراء 150 سهماً ويتبقى رصيد نقدي قدره (121/69) ريالاً، أصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (16,508/22-) ريالات. اشترى 31 سهماً من أسهم شركة (ت) بمبلغ (10,555/81) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (27,064/03-) ريالاً. اشترى 69 سهماً من أسهم شركة (ت) بمبلغ (23,495/19) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (50,559/22-) ريالاً. اشترى 135 سهماً من أسهم

شركة (ث) بمبلغ (41,642/37) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (92,201/59-) ريالاً. اشترى 57 سهم من أسهم شركة (ث) بمبلغ (17,582/33) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (109,783/92-) ريالاً. اشترى 108 أسهم من أسهم شركة (ث) بمبلغ (33,313/90) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (143,097/82-) ريالاً. وفي نهاية هذا اليوم ثبت أن المدعي كان يملك (246) سهماً من أسهم شركة (ص) و أربع أسهم شركة (ت)، وأن الأسهم التي اشتريت بدون رصيد هي(296)سهماً من أسهم شركة (ت)، و(54) سهماً من أسهم شركة (ص)، و(300) سهم من أسهم شركة (ث).

2- العمليات التي تمت على محفظة المدعي في تاريخ 2005/10/6م: باع 100 سهم من أسهم شركة (ت) بمبلغ (28,482/21) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (114,615/61-) ريالاً، وثبت أن المدعي يملك منها أربع أسهم ويعادلها مبلغ قدرة (1,139/28) ريالاً. باع 50 سهماً من أسهم شركة (ت) بمبلغ (14,241/11) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (100,374/50-) ريالاً. باع 150 سهماً من أسهم شركة (ح) كانت مملوكه له بمبلغ (53,170/12) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (47,204/38-) ريالاً. باع 20 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (7,635/00) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (39,569/38-) ريالاً. باع 10 أسهم من أسهم شركة (ث) بمبلغ (2,539/71) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (37,029/67-) ريالاً. اشترى 9 أسهم من أسهم شركة (ص) بدون رصيد بمبلغ قدره (2,238/00) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (39,267/67-) ريالاً. اشترى 100 سهم من أسهم شركة (ص) بدون رصيد بمبلغ قدره (24,735/28) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (63,993/05-) ريالاً. اشترى 100 سهم من أسهم شركة (ص) بدون رصيد بمبلغ قدره (24,737/05) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (88,730/10-) ريالاً. اشترى 100 سهم من أسهم شركة (ص) بدون رصيد بمبلغ قدره (24,737/05) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (113,467/15-) ريالاً. اشترى 100 سهم من أسهم شركة (ص) بمبلغ بدون رصيد بمبلغ قدره (24,737/05) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (138,204/20-) ريالاً. اشترى 22 سهماً من أسهم شركة (ص) بدون رصيد بمبلغ قدره (5,701/04) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (143,905/24-) ريالاً. اشترى 218 سهماً من أسهم شركة (ص) بدون رصيد بمبلغ (54,145/10) ريالاً "بعد إضافة مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (198,050/34-) ريالاً. باع 150 سهماً من أسهم شركة (ص) كانت مملوكه له بمبلغ (37,592/52) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (160,457/82-) ريالاً. باع 22 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (5,507/00) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (154,950/82-)

ريالاً. باع 40 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (10,031/66) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (144,919/16-) ريالاً. باع 30 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (7,518/70) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (137,400/46-) ريالاً. باع 58 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (14,492/73) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (122,907/73-) ريالاً. باع 43 سهماً من أسهم شركة (ح) بمبلغ (15,070/26) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (107,837/47-) ريالاً. باع 50 سهماً من أسهم شركة (ح) بمبلغ (17,523/68) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (90,313/79-) ريالاً. باع 14 سهماً من أسهم شركة (ح) بمبلغ (4,899/62) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (85,414/17-) ريالاً. باع 43 سهماً من أسهم شركة (ح) بمبلغ (15,027/43) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (70,386/74-) ريالاً. باع 150 سهماً من أسهم شركة (ص) يملك المدعي منها 96 سهماً و 54 سهماً لا يملكها بمبلغ (36,956/98) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (33,428/65-) ريالاً. باع 51 سهماً من أسهم شركة (ت) بمبلغ (14,322/23) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مكشوفاً بمبلغ (19,106/42-) ريالاً. باع 99 سهماً من أسهم شركة (ت) بمبلغ (27,777/28) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مبلغاً قدره (8,670/86) ريالاً، وبهذه العملية تم بيع بقية أسهم (ت) التي لا يملكها المدعي، وبنهاية هذا اليوم ثبت أن الأسهم المتبقية من التي اشتراها المدعي من دون رصيد هي 649 سهماً من أسهم شركة (ص) و 130 سهماً من أسهم شركة (ث).

3- العمليات التي تمت على محفظة المدعي في تاريخ 2005/10/8م: بيع 25 سهم من أسهم شركة (ث) بمبلغ (6,010/00) ريالات "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مبلغاً قدره (14,680/86) ريالاً. بيع 40 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (9,631/50) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مبلغاً قدره (24,312/36) ريالاً. بيع 45 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (10,806/27) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، فأصبح رصيد المحفظة مبلغاً قدره (35,118/63) ريالاً، وبهذه العملية، وبنهاية هذا اليوم ثبت أن الأسهم المتبقية من التي اشتريت من دون رصيد هي 649 سهم من أسهم شركة (ص)، و 20 سهماً من أسهم شركة (ث).

4- العمليات التي تمت على محفظة المدعي في تاريخ 2005/11/19م: بيع 382 سهماً من أسهم شركة (ص) بمبلغ (120,521/00) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، وبنهاية هذا اليوم ثبت أن الأسهم المتبقية من التي اشتريت من دون رصيد هي 267 سهماً من أسهم شركة (ص)، و 20 سهماً من أسهم شركة (ث).

5- العمليات التي تمت على محفظة المدعي في تاريخ 2005/11/26م: بيع 267 سهماً من أسهم شركة (ص) بمبلغ (93,633/00) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، وبنهاية هذا اليوم ثبت أن الأسهم المتبقية من التي اشتريت من دون رصيد هي 20 سهماً من أسهم شركة (ث).

6- العمليات التي تمت على محفظة المدعي في تاريخ 2005/12/11م: بيع 13 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (6,087/25) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة". بيع 7 سهماً من أسهم شركة (ث) بمبلغ (3,279/50) ريالاً "بعد خصم مبلغ العمولة"، وبنهاية هذا اليوم ثبت أنه تم بيع 20 سهماً من أسهم شركة (ث)، وبإتمام هذه العملية تم بيع جميع الأسهم التي اشتريت من دون رصيد يغطيها.

وحيث إن المدعى عليه نفّذ الصفقات محل النزاع دون أن يكون للمدعي رصيد يغطي كامل هذه الصفقات، إضافة إلى أنه سعى إلى إلزام المدعي ثمن باقي الأسهم التي لا يقابلها رصيد نقدي وذلك بكشف حسابه، وحبس المبالغ التي أخذها من المدعي لتغطية كشف حسابه، فإنه بذلك يكون قد أخل بالتزاماته تجاه المدعي وخالف الأنظمة التي تحكم علاقة المستثمر مع الوسيط في سوق المال، والتي نصت على أن الوسيط يلزمه بذل الحرص والعناية والجهد في تحقيق مصالح المستثمر، والاجتهاد والدقة، ومن ذلك ما جاء في الفقرة (ب) من المادة الخامسة من لائحة المرخص لهم الصادرة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 1-83-2005 وتاريخ 1426/5/21هـ التي نصت على أن من بين المبادئ التي يجب على الشخص المرخص له التزامها: " 2) المهارة والعناية والحرص، وذلك بممارسة أعماله بمهارة وعناية وحرص"، وما جاء في قواعد السلوك في أعمال الوساطة في الأوراق المالية الملحقة بقواعد التداول التي نصت على أنه: "يجب على الوسيط أن يتعامل مع العملاء بكل أمانة ونزاهة، ويجب أن يلتزم بمعايير السلوك التالية: 1) الاجتهاد: عند ممارسة واجباته، يجب أن يتصرف الوسيط بمهارة وحرص واجتهاد حسب الأصول وذلك خدمة لمصالح عملائه وسلامة السوق"، وما جاء في القاعدة السادسة من قواعد السلوك في أعمال الوساطة في الأوراق المالية الملحقة بقواعد والمعنونة بـ (أساليب التعامل المحظورة) ونصها: "... ويجب ألا يوافق الوسيط على طلب شراء للعميل ما لم يكن لدى العميل سيولة كافية في حسابه لدفع قيمة الطلب.."،

وحيث إن المدعى عليه يُعدّ وسيطاً مرخصاً له في مجال الأوراق المالية يجب عليه بذل الحرص وعناية الشخص المحترف، والتنفيذ بأفضل الشروط، فإنه مسؤول عما ترتب على تصرفاته الخاطئة من شراء أسهم تزيد عما يكفي رصيد المدعي النقدي، وكشف حساب المدعي الذي أدى إلى تضرره لعدم قدرته على التصرف بمقدار المبلغ الذي كشف به حسابه، وكذلك حبس المدعى عليه المبالغ التي أخذها من المدعي لتغطية كشف الحساب، مما يرتب على المدعى عليه المسؤولية عن تلك التصرفات.

وحيث ثبت قيام المدعى عليه بتاريخ 2005/10/4م بتنفيذ صفقة شراء (200) سهم في شركة (ت)، وكان رصيد المدعي لا يكفي إلا لتنفيذ عدد (4) أسهم من أمر الشراء محل الدعوى ويتبقى رصيد نقدي قدره (149/86) ريالاً لا يقابله أسهم، مما أدى إلي كشف حساب المدعي بمبلغ (66,629.18) ريالاً، وحيث غطى المدعي عليه كشف الحساب بعد بيع المدعي لـ (400) سهم من أسهمه في شركة (ح) بقيمة (168,047/55) ريالاً، الأمر الذي يلزم معه أن يعيد المدعى عليه إلى حساب المدعي مبلغ

(66,629.18) ريالاً؛ المبلغ الذي تمت به تغطية الكشف من رصيد المدعي، والتعويض عن عدم تمكين المدعي من هذا المبلغ، ومبلغ (149/90) ريالاً؛ المتبقي من شراء أسهم (ت) التي لم يقابلها رصيد.

وحيث ثبت تنفيذ المدعى عليه بتاريخ 2005/10/6م أمر بيع (100) سهم في شركة (ت) تم فيها تغطية جزء من مبلغ الكشف، وحيث يملك المدعي منها (4) أسهم بما قيمته (1,139/28) ريالاً، الأمر الذي يلزم معه أن يعيد المدعى عليه إلى حساب المدعي مبلغ (1,139/28) ريالاً؛ قيمة (4) أسهم من أسهم شركة (ت)، والتي تم بها تغطية جزء من كشف الحساب من رصيد المدعي، والتعويض عن عدم تمكين المدعي من هذا المبلغ .

وحيث ثبت قيام المدعي عليه بتاريخ 2005/10/6م بتغطية جزء من كشف الحساب بعد بيع المدعي لـ (150) سهماً من أسهمه في شركة (ح) بقيمة (53,170/12) ريالاً، الأمر الذي يلزم معه أن يعيد المدعى عليه إلى حساب المدعي مبلغ (53,170/12) ريالاً؛ المبلغ الذي تمت به تغطية جزء من كشف الحساب من رصيد المدعي، والتعويض عن عدم تمكين المدعي من هذا المبلغ.

وحيث ثبت قيام المدعي بتاريخ 2005/10/6م بتغطية جزء من كشف الحساب عن طريق تنفيذه لأمر بيع (150) سهماً من أسهمه في شركة (ص) بقيمة (37,592/52) ريالاً، الأمر الذي يلزم معه أن يعيد المدعى عليه إلى حساب المدعي مبلغ (37,592/52) ريالاً؛ المبلغ الذي تمت به تغطية جزء من كشف الحساب من رصيد المدعي، والتعويض عن عدم تمكين المدعي من هذا المبلغ.

وحيث ثبت قيام المدعي بتاريخ 2005/10/6م بتغطية جزء من كشف الحساب عن طريق طلب تنفيذ أمر بيع (43) سهماً من أسهمه في شركة (ح) بقيمة (15,070/26) ريالاً، الأمر الذي يلزم معه أن يعيد المدعى عليه إلى حساب المدعي مبلغ (15,070/26) ريالاً؛ المبلغ الذي تمت به تغطية جزء من كشف الحساب من رصيد المدعي، والتعويض عن عدم تمكين المدعي من هذا المبلغ.

وحيث ثبت قيام المدعي بتاريخ 2005/10/6م بتغطية جزء من كشف الحساب عن طريق طلب تنفيذ أمر بيع (50) سهماً من أسهمه في شركة (ح) بقيمة (17,523/68) ريالاً، الأمر الذي يلزم معه أن يعيد المدعى عليه إلى حساب المدعي مبلغ (17,523/68) ريالاً؛ المبلغ الذي تمت به تغطية جزء من كشف الحساب من رصيد المدعي، والتعويض عن عدم تمكين المدعي من هذا المبلغ.

وحيث ثبت قيام المدعي بتاريخ 2005/10/6م بتغطية جزء من كشف الحساب عن طريق طلب تنفيذ أمر بيع (14) سهماً من أسهمه في شركة (ح) بقيمة (4,899/62) ريالاً، الأمر الذي يلزم معه أن يعيد المدعى عليه إلى حساب المدعي مبلغ (4,899/62) ريالاً؛ المبلغ الذي تمت به تغطية جزء من كشف الحساب من رصيد المدعي، والتعويض عن عدم تمكين المدعي من هذا المبلغ.

وحيث ثبت قيام المدعي بتاريخ 2005/10/6م بتغطية جزء من كشف الحساب عن طريق تنفيذه لأمر بيع (43) سهماً من أسهمه في شركة (ح) بقيمة (15,027/43) ريالاً، الأمر الذي يلزم معه أن يعيد المدعى

عليه إلى حساب المدعي مبلغ (15,027/43) ريالاً؛ المبلغ الذي تمت به تغطية جزء من كشف الحساب من رصيد المدعي، والتعويض عن عدم تمكين المدعي من هذا المبلغ.

وحيث ثبت قيام المدعي بتاريخ 2005/10/6م بتغطية جزء من كشف الحساب عن طريق طلب تنفيذ أمر بيع (150) سهماً من أسهم شركة (ص) بقيمة (36,956/98) ريالاً يملك المدعي منها 96 سهماً تم بيعها بقيمة (23,652/46) ريالاً، الأمر الذي يلزم معه أن يعيد المدعى عليه إلى حساب المدعي مبلغ (23,652/46) ريالاً؛ قيمة 96 من أسهم شركة (ص) تمت بها تغطية جزء من كشف الحساب من رصيد المدعي، والتعويض عن عدم تمكين المدعي من هذا المبلغ.

وبجمع هذه المبالغ يكون المجموع مبلغ قدره (234,704/55) ريالات؛ مجموع المبالغ التي أُخذت من حساب المدعي لتغطية كشف الحساب.

وحيث ثبت قيام المدعى عليه بخصم مبالغ من حساب المدعي متمثلة بعمولات بيع على الأسهم التي لا يملكها المدعي، وتخلص منها بيعاً لتغطية الكشف، وحيث إن مجموع المبالغ المخصومة هي (585/00) ريالاً، الأمر الذي يلزم معه أن يعيد المدعى عليه إلى حساب المدعي مبلغ (585/00) ريالاً، وهو المبلغ الذي خُصم من حساب المدعي، والمتمثل بعمولات لعمليات بيع أسهم.

وحيث ثبت قيام المدعى عليه بإضافة عمولات شراء على الأسهم التي تم شراؤها بدون رصيد يغطيها بمبلغ (556/14) ريالاً، الأمر الذي يلزم معه أن يعيد المدعى عليه إلى حساب المدعي مبلغ (556/14) ريالاً؛ وهو المبلغ الذي تم أخذه من حساب المدعي والمتمثل بعمولات لعمليات بيع أسهم.

وحيث ثبت قيام المدعى عليه بإضافة عمولات خاصة قدرها (179/06) ريالاً على مبلغ الكشف، الأمر الذي يلزم معه أن يعيد المدعى عليه إلى حساب المدعي مبلغ (179/06) ريالاً؛ الذي أُخذ من حساب المدعي والمتمثل بعمولات خاصة.

وبجمع المبالغ المأخوذة من حساب المدعي التي تمت بها تغطية حسابه المكشوف بمبلغ (234,704/55) ريالاً مع مجموع عمولات البيع بمبلغ (585/00) ريالاً، وعمولات الشراء مبلغ (556/14) ريالاً، والعمولات الخاصة بمبلغ (179/06) ريالاً كما هو مذكور آنفا، يكون مجموع المبالغ التي يلزم المدعى عليه إعادتها للمدعي هو (236,272/61) ريالاً.

وحيث إن هناك مبالغ يملكها المدعي تمت تغطية الكشف بها ولم يمكن المدعى عليه المدعي منها حتى الآن، وهي مبلغ (66,629/18) ريالاً من تاريخ 2005/10/4م حتى تاريخ النطق بالقرار، ومبلغ (168,075/37) ريالاً من تاريخ 2005/10/6م حتى تاريخ النطق بالقرار، فاستحق التعويض عنها بالنظر إلى أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال تلك الفترة، منسوباً إلى أدنى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم من تاريخ عدم تمكن المدعي من ماله، وضرب نسبة التغير في مبلغ الكشف وناتجة هو مبلغ التعويض.

وحيث إنّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة من تاريخ عدم تمكين المدعي من ماله بمبلغ (66,629/18) ريالاً من تاريخ 2005/10/4م حتى تاريخ النطق بالقرار كانت (20,966/58) نقطة بتاريخ 2006/2/25م، وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر بتاريخ 2005/10/4م هي (14,622/12) نقطة (اليوم الذي لم يمكن المدعى عليه المدعي من ماله)، فيكون الفرق هو (6,344/46) ونسبة التغير هي (43,39%)، وبضرب هذه النسبة في مبلغ (66,629/18) ريالا، يكون الناتج (28,910/05) ريالاً.

وحيث إنّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة من تاريخ عدم تمكين المدعي من ماله بمبلغ (168,075/37) ريالاً من تاريخ 2005/10/6م حتى تاريخ النطق بالقرار كانت (20,966/58) نقطة بتاريخ 2006/2/25م، وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر بتاريخ 2005/10/6م هي (14,195/27) نقطة (اليوم الذي لم يمكن المدعى عليه المدعي من ماله)، فيكون الفرق هو (6,771/31) ونسبة التغير هي (47,70%)، وبضرب هذه النسبة في مبلغ (168,075/37) ريالاً، يكون الناتج (80,173/92) ريالاً.

وبجمع هذه التعويضات يكون المجموع (109,083/97) ريالاً؛ المتمثلة بالتعويض عن عدم تمكين المدعي من ماله.

وحيث ثبت لدى اللجنة أن المدعى عليه بتاريخ 2005/10/4م قام بكشف حساب المدعي بمبلغ (143,097,82 ريال) لعدم تأكده من توافر السيولة النقدية الكافية لقيمة الصفقات التي طلبها المدعي، فإنه يكون بذلك قد أخل بالتزاماته النظامية ويتحمل المسؤولية عن إضافة هذه الأسهم، وما نتج عن ذلك من منع للمدعي من استثمار ماله، مما أدى إلى الإضرار به.

وحيث إن كشف حساب المدعي أقل من القيمة السوقية للمحفظة في أول يوم كشف فيه الحساب، فيستحق التعويض عن مبلغ الكشف.

وقد قدرت اللجنة أنه فيما يخص مثل هذه القضايا أن يُنظر إلى حال السوق في تقدير التعويض العادل عن هذا الإخلال؛ وذلك بالنظر إلى أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة من تاريخ كشف حساب المدعي بتاريخ 2005/10/4م إلى تاريخ رفع الكشف عن حساب المدعي بتاريخ 2005/10/6م، منسوباً إلى أدنى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم بتاريخ 2005/10/4م، وضرب نسبة التغير في مبلغ الكشف وناتجة هو مبلغ التعويض، وحيث إن أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة المذكورة هي (14,736/12) نقطة بتاريخ 2005/10/5م، وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر يوم كشف الحساب بتاريخ 2005/10/4م هي (14,622/12) نقطة، فيكون الفرق بين الاغلاقين هو (144/00) نقطة ونسبة التغير هي (0,78%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ المكشوف (143,097,82 ريال) ريالاً يكون الناتج (1,115/65) ريالاً.

وبجمع المبالغ التي يلزم المدعى عليه إعادتها للمدعي مبلغ (236,272/61) ريالاً المذكورة آنفاً، ومجموع التعويضات التي يلزم المدعى عليه دفعها للمدعي مبلغ (109,083/97) ريالاً ومبلغ (1,115/65) ريالاً، يكون المبلغ المستحق للمدعي (346,472/23) ريالاً.

وحيث ثبت قيام المدعي بتاريخ 2005/10/6م بطلب تنفيذ أمر بيع (150) سهماً من أسهم شركة (ت) بقيمة (42,099/51) ريالاً تم شراؤها بدون رصيد يغطيها، وحيث تمت تغطية الكشف بعد إضافة هذا المبلغ، وأصبح حساب المدعي دائناً بمبلغ (8,670/86) ريالاً، الأمر الذي يلزم معه أن يعيد المدعي إلى حساب المدعى عليه مبلغ (8,670/86) ريالاً.

وحيث ثبت قيام المدعي بتاريخ 8 /2005/10م، و2005/12/11م ببيع (120) سهماً من أسهم شركة (ث) بقيمة (26,447/77) ريالاً عن طريق عدة عمليات، وتمت إضافة هذا المبلغ في حساب المدعي، وحيث إن هذه الأسهم اشتريت من دون رصيد يغطيها، الأمر الذي يلزم معه أن يعيد المدعي إلى حساب المدعى عليه مبلغ (26,447/77) ريالاً.

وحيث ثبت قيام المدعي بتاريخ 19 /2005/11م، و2005/11/26م ببيع (649) سهماً من أسهم شركة (ص) بقيمة (223,520/75) ريالاً عن طريق عدة عمليات، وتمت إضافة هذا المبلغ في حساب المدعي، وحيث إن هذه الأسهم اشتريت من دون رصيد يغطيها، الأمر الذي يلزم معه أن يعيد المدعي إلى حساب المدعى عليه مبلغ (223,520/75) ريالاً.

وبجمع المبالغ التي يلزم المدعي إعادتها للمدعى عليه يكون المجموع مبلغاً قدره (258,639/38) ريالاً.

وبخصم المبلغ المستحق للمدعى عليه المبين أعلاه وقدره (258,639/38) ريالاً (عن المبالغ التي أودعت في محفظة المدعي بعد بيع الأسهم التي اشتريت من دون رصيد يغطيها) من المبلغ المستحق للمدعي المبين أعلاه وقدره (346,472/23) ريالاً، يكون الناتج مبلغاً قدره (87,832/85) ريالاً يُلزم المدعى عليه تسليمه إلى المدعي.

وأمَّا ما قدَّره المدعي من تعويضات، فإنَّه لم يقم سندٌ يثبتُ حقه في القدر الذي يدعيه، مما يجعل تقدير التعويض العادل متروكاً للجنة بما يتناسب وحال السوق المالية، وبحسب ظروف كل دعوى، وما يكتنفها من ملابسات، وفقاً للسلطة الممنوحة لقاضي الموضوع.

الحكم

أولاً: إلزام المدعى عليه أن يدفع للمدعي مبلغاً قدره (87,832/85) سبعة وثمانون ألفاً وثماني مئة واثنان وثلاثون ريالاً وخمس وثمانون هلله.

ثانياً: رفض ما عدا ذلك من طلبات.